التطورات السياسية في عهد شارل دباس الدستوري ١٩٢٦-١٩٣٢

الكلمة المفتاح : لبنان

البحث مستل من رسالة ماجستير

ا.د.محمد عصفور سلمان **أياد إبراهيم عبد الله**

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

alkater99@yahoo.com **iraali@yahoo.com**

الملخص

تضمن البحث أبرز التطورات السياسية التي شهدها لبنان للمدة (١٩٢٦-١٩٣٢) ، والتي شهدت الإعلان عن قيام جمهورية لبنان بدعم وتأييد سلطات الآنتداب الفرنسي مع إحتفاظ هذة السلطات بصلاحيات واسعة في إدارة الجمهورية الجديدة، وتم خلال تلك المدة الاعلان عن الدستور اللبناني وآنتخاب شارل دباس رئيساً للبلاد مع تشكيل مجلس للنواب مهمته مناقشة القوانين ومنح الثقة للحكومة واختيار رئيس للجمهورية حسب الدستور .

ومن احداث الحقبة الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ازاء بعض القرارات التي تعلقت بالأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان ، مما أضطر الرئيس شارل دباس الطلب من المفوض السامي تعديل بعض فقرات الدستور اللبناني لتحقيق نوع من الانسيابية في سير الاحداث .

المقدمة

تكمن أهمية دراسة التطورات السياسية في لبنان بين عامي ١٩٢٦-١٩٣٢، في انها شهدت قيام الجمهورية اللبنانية، بوحي من سلطات الانتداب الفرنسي . إذ شهدت لبنان أثناء تلك المدة، أعلان الدستور، وأعلان الجمهورية، وانتخاب أول رئيس له، فضلا عن حصول ازمة في عام ١٩٣٢، وهي انتخاب رئيس الجمهورية ، والتي دفعت سلطات الانتداب الفرنسي إلى تعليق الدستور اللبناني ، وإيقاف الحياة البرلمانية ، وعلى هذا الأساس جاء آختيارنا لموضوع البحث.

تألف البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، تناول المبحث الأول ، اعلان الدستور اللبناني ، وانتخاب شارل دباس رئيسًا الجمهورية.في حين تطرق المبحث الثاني ، إلى ولاية شارل دباس الدستورية الاولى ١٩٢٦-١٩٢٩، وأهم التطورات السياسية التي شهدها لبنان ، إبتداء بتشكيل أول حكومة لبنانية، وتعديل الدستور، وتشكيل اول مجلس

للنواب في لبنان. وأستعرض المبحث الثالث ، التطورات السياسية في لبنان بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٢، والتي تضمنت التجديد للرئيس شارل دباس لولاية ثانية، والتعديل الثاني للدستور، فضلًا عن انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية عام١٩٣٢. اما الخاتمة فقد تضمنت أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها الباحث.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة، تأتي في مقدمتها الوثائق اللبنانية المنشورة، ومنها محاضر مجلس النواب اللبناني، فضلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية .وقدمت الكتب العربية معلومات مهمة لموضوع للبحث، ياتي في مقدمتها، كتاب البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤،المجلد الاول، ليوسف قزماخوري ، وكتاب بشارة الخوري ، حقائق لبنانية،ج١، وكتاب هناء صوفي، النظام السياسي والدستوري في لبنان .

واسهمت الرسائل والأطاريح في اعطاء ماهو مفيد لموضوع بحثنا هذا، ولعل من ابرزها اطروحة سعد محسن، السياسة الفرنسية تجاه لبنان ١٩١٨-١٩٣٨ .

وختاما أرجو إن ينال هذا البحث القبول من لدى المعنيين بتاريخ الوطن العربي ،ومن الله التوفيق.

المبحث الأول: إعلان الدستور اللبناني وانتخاب شارل دَبَّاس رئيسًا للجمهورية

أنهى المجلس التمثيلي دورته الاستثنائية بإقرار الدستور اللبناني بالإجماع[١]، وفي ٢٣ أيار ١٩٢٦ أي في اليوم التالي من إقرار الدستور، عقد أعضاء المجلس التمثيلي جلسة خاصة حضرها المفوض السامي الفرنسي هنري دي جوفنيلHenri De Gouvene[٢] الذي أعلن أمام ممثلي الشعب، وأمام الحاكم المدني للبنان ليون كايلا (Leon Cayla) ، ومجلس المديرين، وكبار الموظفين، والقضاة، ورجال الدّين من جميع الطوائف، وضع الدستور اللبناني موضع التنفيذ، تضمن الدستور مائة وآثنتين مادة موزعة على ستة أبواب ومقسمة على فصول، وأقر مشروع لائحة للدستور الذي تضمن تحويل دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية، وبذلك أصبحت لبنان أول جمهورية في المشرق العربي[٣].

نصت المادة السادسة عشرة من الدستور أنْ يتولى السلطة التشريعية في البلاد هيئتان هما: مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، في حين نصت المادة الثانية والعشرون منه على أنْ يتألف مجلس الشيوخ من ستة عشر عضوًا يعين رئيس الحكومة سبعة منهم بعد استطلاع

رأي الوزراء، وينتخب التسعة الباقون، وتكون مدة ولايتهم ست سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم أو تجديد تعيينهم بعد انتهاء مدة عضويتهم[٤].

تسهيلاً لتنفيذ الدستور، وتأمين تطبيقه بشكل تام منحت المادة الثامنة والتسعون منه المفوض السامي الفرنسي حق تعيين أعضاء أول مجلس شيوخ لبناني، والسبب في ذلك أنَّ لبنان لم يكن لها رئيس منتخب حتى يمارس حقه في تعيين النواب، وعلى إثر ذلك مارس المفوض السامي هنري دي جوفنيل، ذلك الحق، فأصدرَ في ٢٤ أيار ١٩٢٦ القرار رقم ٣٠٥ القاضي بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، فتشكل المجلس من سياسيين وزعماء بارزين، موزعين على الطوائف [٥].

اما بالنسبة لمجلس النواب والذي كان عدد أعضائه (٣٠) عضواً فلم يجرِ لَهُ انتخاب أو تعيين، لأَنَّ المجلس كان قائمًا بالأصل، إذ إنَّ المجلس النيابي التمثيلي الثاني الذي انتخب في تموز ١٩٢٥، والذي تحول في أواخر العام إلى مجلس تأسيسي مكلف بوضع الدستور تحول هو الآخر عند إعلان الدستور إلى مجلس نيابي بموجب المادة السابعة والتسعين التي نصت على أَنَّ المجلس

النيابي الحالي، وبعد موافقته على هذا الدستور يبقى متابعًا أعماله إلى انتهاء مدة نيابته، ويسمى مجلس النواب[٦]، وبذلك الإجراء يكون قد اكتمل تشكيل البرلمان اللبناني من المجلسين، مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، وأصبح مهيئًا لممارسة الحياة الدستورية، وكانت أول مهمة للمجلس التأسيسي هو انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، ولتحقيق ذلك اجتمع المجلسان الشيوخ والنواب معًا في يوم الأربعاء ٢٦ أيار ١٩٢٦بمجمع نيابي مشترك كهيئة انتخابية برئاسة الشيخ محمد الجسر[٧]، رئيس مجلس الشيوخ والأكبر سنًا من رئيس مجلس النواب موسى نمور، وأعلن الرئيس الجسر بأسم الأمة اللبنانية افتتاح أول مجمع نيابي لانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، وأشار بأَنَّ الجلسة تُعدُّ جلسة انتخابية لا تشريعية بحيث لا تصح فيها المناقشة بل يجري الاقتراع سرًا، ثم قرأ الرئيس الجسر المادة التاسعة والأربعين من الدستور التي تنص على أن "يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات الشيوخ والنواب مُلتئمين في مجمع نيابي ،ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي ، وتدوم رئاسته ثلاث سنوات ، ولا تجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته"[٨].

تشكلت لجنة لفرز الاصوات من إميل أده، وبترو طراد، ثم جرى الاقتراع لاختيار رئيس الجمهورية، وفُرزت الأصوات التي بلغ مجموعها ٤٥ صوتًا، وأسفرت النتيجة عن فوز شارل دَبَّاس[٩]، بـ ٤٤ صوتاً مقابل صوت واحد معارض، فأعلن محمد الجسر النتيجة أَنَّه: "بأسم الأمة اللبنانية أعلن الأستاذ شارل دَبَّاس رئيسًا للجمهورية اللبنانية لمدة ثلاث سنوات"[١٠].

مهما يكن من أمر فإنَّ انتخاب شارل دَبَّاس رئيساً في الواقع لم يكن إلاَّ شكليًا وصوريًا، أَمّا السلطات الفرنسية فقد بررت سبب موافقتها على الدَبَّاس بأَنَّه كان مقبولاً من الجميع، فهو الذي سبق وإن عمل ضد الدولة العثمانية، وهو الأرثوذكسي الذي لا تشكل طائفته أكثرية عددية، كما أَنَّ لطائفته رصيدًا عربيًا قديمًا ، فضلاً عن أَنَّ فرنسا أرادت من وراء ذلك الاختيار أنْ تخفف من حدة المعارضة الطائفية في البلاد فهو أكثر قبولاً لدى السُنة، والشيعة، والدروز من أي زعيم ماروني أخر، كما أَنَّ الفرنسيين لم يرشحوه لو لم يكن محبًا لفرنسا، ولم يقبل بِهِ الموارنة لو لم يكن استقلاليًا لبنانيًا قديمًا من أعضاء لجنة المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣[١١].

ارادت فرنسا أنْ تأتي بأرثوذكسي لكرسي الرئاسة، من أَجل أنْ تخفف من الاعتقاد الذي غرسه كلام كولندر Coulondre في نفوس اللبنانيين باستثناء الموارنة عندما قال بأَنَّ فرنسا جاءت لتخدم الموارنة وحدهم في لبنان، وتستعبد سواهم وقد ظل استياء المسيحيين غير الموارنة والمسلمين من كلام كولندر راسخًا في نفوسهم سنوات عدة ، فضلاً عن تلك المزايا والصفات التي كان يتحلى بها شارل دَبَّاس منها علمه، وخبرته، واعتداله، ونزاهته، وعدم انتسابه لأي حزب سياسي، فضلاً عن ذلك أَنَّ زوجته فرنسية، وميالة إلى تأييد سياسة فرنسا في المنطقة، ربما للوقوف بوجه الأطماع البريطانية، لذلك عَدَّهُ حلاً وسطًا، وعامل وفاق، وتهدئة ، إلاَّ أَنَّ هدف فرنسا الأساسي من وراء ذلك الاختيار هو كسب ولاء الطوائف السياسية من أَجل ترسيخ دعائم الانتداب وإبقائه أطول مدة ممكنة[١٢] . بعد اعلان الدستور، وانتخاب شارل دباس رئيسا للجمهورية، انهى المفوض السامي هنري جوفنيل،قسما اساسيًا من مهمته في لبنان، وفي ٢٨أيار١٩٢٦غادر المفوض الى فرنسا،من اجل أن يقدم للحكومة تقريرا عن إنجازاته في لبنان، وهناك قدم المفوض استقالته من منصبه، أصدرت السلطات الفرنسية في ١٤ آب ١٩٢٦ قرارًا بتعيين أوغست هنري بونسو[١٣]AngustHenri Ponsot

أحد موظفي وزارة الخارجية الفرنسية مفوضًا ساميًا على سوريا ولبنان بدلاً من هنري جوفنيل ووصل المفوض الجديد إلى بيروت في١٢ تشرين الأول من العام نفسه[١٤].

المبحث الثاني: ولاية شارل دَبَّاس الدستورية الأولى ١٩٢٦-١٩٢٩

بدأ شارل دَبَّاس يمارس صلاحياته الدستورية في اليوم الثاني من إعلانه رئيسًا للجمهورية، فكلف أوغست أديب باشا[١٥] بتشكيل الوزارة اللبنانية الأولى في العهد الجمهوري، فتشكلت الحكومة في ٣١أيار١٩٢٦من سبعة وزراء هم أوغست أديب باشا رئيسًا للوزارة ووزيرًا للمالية، ونجيب القباني للعدلية، وبشارة الخوري للداخلية ، وللأشغال العامة يوسف أفتيموس، وللمعارف العامة نجيب الأميوني، وللزراعة علي نصرت الأسعد، وللصحة والإسعاف العام سليم تلحوق[١٦]، وقد روعيت في اختيار الوزراء المادة الخامسة والتسعون من الدستور اللبناني والتي نصت " بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة الاولى من صك الانتداب ، والتماساً للعدل والوفاق تُمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة ، وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة "[١٧]، ومن الطبيعي لم تنشأ وزارة للعلاقات الخارجية ولا وزارة أُخرى للشؤون العسكرية، لأَنَّ الدولة المنتدبة احتفظت لنفسها بإدارة تلك الأمور[١٨]. دعي المجلسان الشيوخ والنواب لعقد أجتماع أستثنائي وسماع البيان الوزاري ومنح الثقة للوزارة [١٩]، فأجتمع المجلسان في ١٤ حزيران ١٩٢٦ وقام رئيس الوزراء بقراءة بيان الوزارة الذي دعى فيه إلى بذل الجهد لخدمة الوطن، وإيجاد الوسائل اللازمة لتسيير الأعمال على مبدأ الدقة والانتظام، كما أَنَّ الوزارة طالبت بإعطائها الوقت الكافي للدرس، والتدقيق في المصالح الأجتماعية والمشاريع الأقتصادية التي تكفل راحة المواطنين وتطور البلاد، كما أكد البيان الوزاري العمل على تعزيز حسن العلاقات بين الحكومة اللبنانية وبين ممثلي الدولة المنتدبة والدول الأخرى من أَجل تقدم البلاد، وإِنَّ الحكومة ستباشر السعي لقبول الجمهورية اللبنانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمساعدة الدولة المنتدبة على وفق القانون الأساسي[٢٠].

نالت الوزارة ثقة أعضاء البرلمان بالأجماع بتاريخ ١٤حزيران١٩٢٦[٢١] وباشرت عملها بموجب الصلاحيات التي اعطيت لها، وأحالت عدداً من المشاريع المختلفة إلى البرلمان اللبناني بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمية، إلاَّ أَنَّ الأوضاع الاقتصادية في لبنان سرعان ما ساءت، بسبب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي، الأمر الذي أثر بشكل كبير على القيمة النقدية للعملة اللبنانية نتيجة ارتباط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الفرنسي،

وأدى ذلك الانخفاض في القيمة إلى زيادة الأسعار بشكل كبير، مما تسبب في غلاء المعيشة، فضلاً عن زيادة الضرائب بحيث تضاعفت رسوم البريد والمحاكم، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وهجرة أعداد كبيرة من الشباب خارج البلاد بحثًا عن كسب الرزق [٢٢] .

فشلت وزارة اوغسيت اديب في تحقيق برنامجها السياسي والاقتصادي الذي كانت تطمح إلية ويمكن ارجاع الفشل الى سببين الاول استمرار التدخل الفرنسي بشكل مباشر في السلطة نتيجة الصلاحيات التي حصلوا عليها من الدستور والسبب الآخر: هو الخلافات التي نشأت بين السياسيين أنفسهم، فبعد إعلان الحكم الوطني الجمهوري ظهر أَنَّ الانسجام كان مفقودًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل وحتى بين مجلس الشيوخ والنواب[٢٣]. وكان من نتيجة تلك الأحداث حصول خلاف بين عدد من أعضاء البرلمان اللبناني والرئيس شارل دَبَّاس والوزارة وتمثل ذلك في مناقشة القوانين وإقرارها، فأصبحت القوانين التي أحالتها الحكومة إلى المجلسين تتأرجح

بينهما، فالقوانين التي أقرها مجلس النواب يرفضها مجلس الشيوخ أو يعدلها ثم يعيدها إلى مجلس النواب، فيرفض هذا التعديل ، وتعطل بذلك تشريع القوانين، وأفشل عمل الحكومة[٢٤].

قرر الرئيس الدَبَّاس التدخل من أَجل حسم الصراع بين المجلسين لأقرار الموازنة ، فاتصل بالمفوضية العليا الفرنسية وطلب منها التدخل لحسم موضوع الموازنة ، فتدخلت المفوضية الفرنسية واستدعت أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب من أَجل إقرار الموازنة، وفعلاً أقرت في ٢٧ نيسان ١٩٢٧، وعلى الرغم من إقرارها استمرت المعارضة في سياستها الهادفة الى اسقاط الحكومة ونتيجة تطور الأحداث وموقف المعارضة، قدمت الوزارة استقالتها في الثاني من أيار ١٩٢٧، وقُبلت استقالتها في الخامس من أيار ١٩٢٧ بموجب القرار رقم ١٥٦٠ الصادر عن الرئيس شارل دَبَّاس[٢٥].

كلف الرئيس الدبَّاس الشيخ محمد الجسر بتشكيل الوزارة في الثاني من أيار ١٩٢٧، إلاَّ أَنَّ ذلك الترشيح سرعان ما وضعت العراقيل في طريقه من قبل الزعماء المارونيين، والبطريركية المارونية ، وعارض المفوض السامي بونسو ذلك الترشيح ايضا، بعد رفض وزارة الخارجية الفرنسية ذلك الترشيح نتيجة البرقيات التي كانت قد أرسلت إليها من قبل الزعماء الموارنة وعلى رأسهم إميل أده[٢٦]، فأعتذر الشيخ محمد الجسر عن تشكيل الوزارة . وكان سبب رفض السلطة الفرنسية لذلك التكليف هي السياسة الطائفية التي اتبعتها ضد

المسلمين، مما دفع الرئيس الدباس الى الاتفاق مع المفوض على تشكيل حكومة برئاسة شخصية من المارونيين، على أثر ذلك استدعي بشارة الخوري[٢٧] إلى السراي وطلب منه تشكيل الوزارة، فشكلها في الخامس من أيار ١٩٢٧، وتألفت من ستة وزراء هم: بشارة الخوري رئيسًا للوزراء وزيرًا للعدل المعارف ، وجورج ثابت للداخلية، وخالد شهاب للمالية، وأحمد الحسيني للأشغال العامة، وسليم تلحوق للصحة والإسعاف العام، إلياس فياض للزراعة[٢٨]. وفي ١٢ أيار ١٩٢٧قدمت الحكومة بيانها الوزاري الذي أكدت فيه على أَنَّها تعمل على إصدار قانون خاص بالمهاجرين اللبنانيين يضمن لهم حق التمتع بجنسيتهم اللبنانية، ودعت الحكومة إلى الاقتصاد في النفقات وتطور الجانب الإداري لوضع خطة مكفولة لصرف الأموال المرصدة في الميزانية بدقة، وأَنَّ الحكومة ستبذل الجهد في إبقاء حسن العلاقات معها ومع ممثلي الدولة المنتدبة من مدنيين وعسكريين [٢٩].

نالت الحكومة الثقة الإجماع في ١٤ أيار ١٩٢٧[٣٠] من الامور التي تحققت في ظل تلك الوزارة ، وضع النشيد الوطني للجمهورية اللبنانية، وإنشاء المجمع العلمي اللبناني في بيروت وصرف لَهُ الأموال من الموازنة العامة[٣١].وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها الوزارة، إلاَّ أَنَّ المعارضة النيابية كانت قائمة، فمارست أساليبها في التأثير على الحكومة ومحاولة عرقلة أعمالها، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، كما وشهدت الوزارة استمرار التدخل والسيطرة الفرنسية على مقاليد الأمور في البلاد فضلا عن استمرار النزاع بين اعضاء المجلسين النواب والشيوخ، بشأن التشريعات المقترحة خاصة وان حق أقتراح القوانين والنفقات كان محصوراً (حسب الدستور) بالنواب وحدهم دون الشيوخ ،عندئذ تزعم مجلس الشيوخ حركة المعارضة ضد الحكومة ، الامر الذي تسبب في أحراج وأرباك نشاط الحكومة، فقررالرئيس الدبَّاس التدخل لمعالجة الأزمة بالاتفاق مع رئيس الحكومة والمفوض السامي هنري بونسو Henri Ponsot لذلك تم الاتفاق على ضرورة تعديل الدستور اللبناني[٣٢].

طلب الرئيس شارل دَبَّاس من المفوض السامي بونسو أنْ يقوم بتكليف الكولونيل كاترو رئيس عمل غرفته السياسية بمهمة إقناع المجلسين فاستدعى كاترو أعضاء مجلس الشيوخ والنواب المعارضين، وأقنعهم بضرورة الموافقة على التعديل، لأَنَّه مشروع الحكومة الفرنسية، وإذا لم يوافق عَليهِ البرلمان فإِنَّه لا يعلم النتائج التي ستحدث، ويبدو أَنَّ من تلك النتائج هي التهديد بحل المجلس النيابي، وإلغاء الدستور ، بعد موافقة المجلسين على مقترح التعديل

اجتمع المجلسان معًا في ٦ تشرين الأول ١٩٢٧، وجرى في الاجتماع مناقشة مشروع التعديل والتصويت عليه على وفق المادة السابعة والسبعين من الدستور،التي نصت عندما يتفق المجلسان على المواد المراد تنقيحها يلتئمان في مجمع نيابي للتناقش في التعديلات المقترح إجراؤها، ولاتعدّ مقرراته قانونية إلا بعد أن يوافق عليها واحد وثلاثون عضواً [٣٣] وأقر يوم ١٤ تشرين الأول بأكثرية واحد وثلاثين صوتاً ضد سبعة أصوات ، ونشر في الجريدة الرسمية في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧[٣٤]، تناول التعديل ثلاثاً وخمسين مادة دستورية من أصل مواد الدستور اللبنانية البالغة (١٠٢) مادة دستورية ، ولقد ألغى ذلك التعديل مجلس الشيوخ ودمج أعضاؤه مع مجلس النواب،إذ نصت المادة الأولى من الدستور اللبناني المعدل على أنْ تتولى السلطة التشريعية هيئة واحدة هي مجلس النواب ، ولما كان البرلمان اللبناني السابق يتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ ويتكون من ستة عشر شيخًا ومجلس النواب ويتألف من ثلاثين نائبًا، كان لابد من دمج المجلسين بمجلس واحد فأصبح عدد أعضائه ستة وأربعين عضوًا عرف بمجلس النواب اللبناني[٣٥]، دعت المادة الثامنة والثلاثون المعدلة من الدستور إلى انتخاب رئيس لمجلس النواب الجديد، ولانتخاب الرئيس حددت جلسة في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٧[٣٦] .

جرت الانتخابات لتحديد رئيس المجلس النيابي وفاز الشيخ محمد الجسر برئاسة المجلس والذي ساعد على فوز الشيخ محمد الجسر برئاسة مجلس النواب انضمام الوزيرين الأمير خالد شهاب والسيد أَحمَد الحسيني إلى جانبه في اللحظات الأخيرة بعدما كان الاثنان في جانب الدكتور أيوب ثابت[٣٧] .

في أثناء المدة الأخيرة من عام ١٩٢٧ واجهت وزارة بشارة الخوري معارضة بعض السياسيين الذين نجحوا في أضعاف الحكومة، مما دفع الرئيس شارل دَبَّاس الطلب من رئيس الحكومة تقديم استقالته، فقدم بشارة الخوري استقالت الوزارة في ٥ كانون الثاني ١٩٢٨[٣٨] .

عرض الرئيس شارل دَبَّاس تشكيل الوزارة الجديدة على كل من إميل أده والبرقشوع وهو احد النواب الموارنة عن محافظة بيروت فاعتذرا، عن تشكيل الوزارة، عندئذ عاد الرئيس شارل دَبَّاس وكلف بشارة الخوري تشكيل الوزارة الجديدة، فتشكلت من ثلاثة وزراء هم : بشارة الخوري رئيس الوزارة ووزير العدل والمعارف، وأيوب ثابت وزيرًا للداخلية والصحة والإسعاف العام، وحسين الأحدب وزيرًا لِلمَالية والأشغال العامة والزراعة[٣٩]، قدمت الحكومة بيانها الوزاري في جلسة الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٢٨، وتلا رئيس الوزارة البيان وأوضح

أهم الأهداف التي ترمي حكومته تحقيقها، وأكد أَنَّ تأليف الوزارة على هذا الشكل إنَّما هو مقدمة لبرنامج واسع أساسه الأقتصاد في النفقات، وتسهيل سير المعاملات، وإلغاء الوظائف غير الضرورية، وستقدم الحكومة الى ملجس النواب مشاريع القوانين اللازمة لتنفيذ ذلك[٤٠]، وأكدت الحكومة على الأهتمام بانجاز المشاريع النافعة والمهمة القضائية منها والمَالية، وبعد المناقشة نالت الوزارة الثقة بثلاثة وثلاثين صوتاً من مجموع خمسة وثلاثين نائبًا حضروا الجلسة وأمتنع أثنان من النواب عن التصويت [٤١].

على الرغم من أَنَّ هذهِ الوزارة لم تستمر سوى ستة أشهر، إلاَّ أَنَّها نجحت في إصدار عدد من القوانين المهمة في أثناء مدة حكمها منها قانون المختارين، وقانون المحاكم المختلطة بدلاًعن الإدغام القضائي(دمج)[٤٢]، والذي استمر العمل بِهِ حتى أُلغيت المحاكم المختلطة في عهد الاستقلال . وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت في أثناء مدة هذهِ الوزارة، إلاَّ أَنَّ المعارضة السياسية كانت قد ظهرت منذ اليوم الأول لتشكيل الوزارة، فقام عدد من أعضاء المجلس النيابي بتقديم طلب بزيادة عدد الوزارات إلى خمس وزارات الأمر الذي دفع الرئيس شارل دَبَّاس إلى دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية افتتحت في ٩ آب ١٩٢٨[٤٣]، وبعد مناقشات طويلة بين المعارضة والحكومة وصلت إلى حد الاشتباك بالأيادي، أصر النواب على اقتراحهم بإيجاد خمس وزارات، وعلى إثر ذلك قام رئيس الحكومة بطرح طلب الثقة على النواب، فلم تستطع الوزارة الحصول على الأكثرية ، عندئذ قدم بشارة الخوري رئيس الوزارة استقالة الحكومة إلى الرئيس شارل دَبَّاس الذي قبلها في ١٠ آب ١٩٢٩[٤٤]. بعد استقالة الوزارة دعا الرئيس شارل دباس النائبين حبيب باشا السعد[٤٥]، وموسى نمور إلى مقره في السراي وطلب منهما أنْ يتفقا فيما بينهما من أَجل تشكيل الوزارة الجديدة، وعلى ضرورة أنْ تُسند وزارة الداخلية إلى أحد الوزراء السابقين، رفض موسى نمور تشكيل الوزارة فشكلها حبيب باشا السعد في ١٩ آب ١٩٢٨، بموجب المرسوم رقم ٣٦٦٤ الصادر في ١٠ آب ١٩٢٨[٤٦].

تألفت الوزارة من خمسة وزراء هم: حبيب باشا السعد رئيسً للوزارة ووزيرًا للمعارف والصحة، وحسين الأحدب وزيرًا للأشغال العامة والزراعة، وصبحي حيدر وزيرًا للمالية، ونجيب أبو صوان وزيرًا للمالية، وقد تم تعيين حسين الأحدب وزيرًا للداخلية بالوكالة إلى أنْ يتم تعيين وزير لها ، وفي ١٣ آب عين موسى نمور وزيرًا للداخلية بموجب المرسوم رقم ٣٦٦٥[٤٧]. قَدِّمت الحكومة برنامجها الذي أكد على الأهتمام بالمشاريع العمرانية التي تعود

على البلاد بالمنفعة ووضع القوانين والأنظمة التي تؤمن للناس أرواحهم وأموالهم، والإسراع في إنجاز المعاملات في مختلف الدوائر،وأَنَّها ستنظر في تعديل قانون المطبوعات بشكل يحفظ حقوق الصحفيين، ووضع قانون يخص التقاعد ويلائم حالة البلاد، والأهتمام بشؤون البلديات، وأخيرًا تبنت الحكومة المحافظة على حسن العلاقات بينها وبين الدولة المنتدبة وممثلها المفوض السامي[٤٨]

حصلت الحكومة على ثقة البرلمان بالإجماع في ٢٩ آب ١٩٢٨[٤٩] شهدت هذهِ الوزارة حدثين مهمين الأول التجديد لرئيس الجمهورية شارل دَبَّاس لولاية ثانية، أَمّا الآخر فهو تعديل الدستور اللبناني للمرة الثانية.

المبحث الثالث: التطورات السياسية في لبنان ١٩٢٩-١٩٣٢م

شهد لبنان في أثناء تلك المدة عدداً من التطورات السياسية المهمة لعل ابزها'التجديد لشارل دباس رئيسا للجمهورية اللبنانية، إستنادًا إلى نص المادة التاسعة والأربعين المعدلة من الدستور اللبناني، والتي حددت مدة ولاية رئاسة الجمهورية بثلاث سنوات[٥٠]، وبالنظر لقرب نهاية مدة رئاسة شارل دَبَّاس ظهر جورج لطف الله[٥١] أحد الطموحين بمنصب رئاسة الجمهورية اللبنانية، وكان يرغب في أنْ يصبح رئيسًا للجمهورية، فبدأ اتصالاته بوزارة الخارجية الفرنسية'وسافر إلى باريس وظن أَنَّه يلقى قبولاً بترشيحه لرئاسة الجمهورية، ولاسيَّما بعدما حصل على وعود بمساعدته من بعض المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية ، وكادت أنْ تتحقق تلك الرغبة لكثرة ما اشترى من رجال ودعاة، ولكن على الرغم من كل ما بذله جورج لطف الله من الأموال، إلاَّ أَنَّه فشل في الحصول على دعم أكثر النواب، وكذلك المفوضية الفرنسية العليا في بيروت ، وبذلك انتهت قصة ترشيحه بعدما رفضت جميع الأطراف هذا الترشيح[٥٢]، أَمّا بالنسبة لزعماء الموارنة فأخذ كل واحد منهم يستعد لخوض معركة الرئاسة، ولاسيَّما أَنَّ السلطات الفرنسية كانت قد وعدت زعماء الموارنة بأَنَّ رئاسة الجمهورية ستؤول إليهم بعد نهاية مدة شارل دَبَّاس الأولى[٥٣]، ولكنَّ الاتفاق الذي حصل بين مجلس النواب ورئيس الحكومة وهو تجديد ولاية الرئيس شارل دَبَّاس للمرة الثانية بدعم المفوض السامي وموافقته[٥٤]، وفي ٢٧ آذار ١٩٢٩ عقد المجلس جلسته لانتخاب رئيس للجمهورية أي قبل شهرين من نهاية مدة ولاية الرئيس شارل دَبَّاس الأولى، وقد حضر الاجتماع جميع وزراء الحكومة ، وقد دعا رئيس المجلس الشيخ محمد الجسر أعضاء المجلس للانتخاب بصفته رئيس هيئة انتخاب رئيس الجمهورية ، وعلى أنْ يكون انتخاب

رئيس الجمهورية بشكل سري وأنْ يحصل على نسبة الثلثين من مجموع أصوات المقترعين، وفي ضوء ذلك جرى الاقتراع السري لانتخاب رئيس الجمهورية، وكانت النتيجة فوز الرئيس شارل دَبَّاس بأغلبية ٤٢ صوتاً من عدد المقترعين البالغ عددهم ٤٤ نائبًا[٥٥]، عندها أعلن رئيس المجلس بأسم الشعب اللبناني وبحسب الدستور انتخاب شارل دَبَّاس رئيسًا للجمهورية اللبنانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٧أيار ١٩٢٩[٥٦].

بعد تجديد ولاية الرئيس شارل دَبَّاس ، ساد بعد مدة قصيرة على ذلك التجديد اعتقاد عند الكثير من أصحاب الرأي السياسي في لبنان بأَنَّ مدة السنوات الثلاث المحددة لولاية رئيس الجمهورية قصيرة جدًا، ولا تخدم مصلحة البلاد، وعلى هذا الأساس أَخذ الرئيس شارل دَبَّاس يعمل بالاتفاق مع المفوض السامي بونسو وكذلك الشيخ محمد الجسر على ضرورة تعديل الدستور لتصبح مدة الرئاسة ست سنوات، فضلاً عن تعديل مواد أُخرى من شأنها أنْ تزيد من سلطة رئيس الجمهورية أمام سلطة النواب[٥٧]، وفي ٢٠ نيسان ١٩٢٩ تمت إحالة مشروع قانون تعديل الدستور إلى مجلس النواب ، وشرع إعضاء المجلس إلى مناقشة التعديل وإقراره، وتمت الموافقة على التعديلات الضرورية بحضور ثلثي أعضاء المجلس وفقًا للمادة التاسعة والسبعين من الدستور اللبناني، وأنهى المجلس مناقشة المشروع وإقراره بأكثرية ٣٦ صوتًا ضد ثلاثة أصوات ، وتم نشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية للدولة وأصبح نافذًا في ٨ أيار ١٩٢٩[٥٨]، تناول مشروع التعديل المواد الدستورية الخمس الآتية: المادة الثامنة والعشرين، والمادة السابعة والثلاثين، والمادة التاسعة والأربعين، والمادة الخامسة والخمسين، والمادة التاسعة والستين ، وقد جعلت المَادة التاسعة والأربعون المعدلة مدة ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد إلاَّ بعد مرور ست سنوات على أنتهاء ولايته، في حين كان النص السابق، قد جعل مدة الرئاسة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وقد أضيفت االى هذه المادة فقرة مؤقتة تنص على أنْ لا يستفيد الرئيس شارل دَبَّاس من أحكام هذهِ المَادة المعدلة، وأَنَّ مدة رئاسته تنتهي في ٢٦ أيار ١٩٣٢ [٥٩].

بعد أنْ أنهتْ حكومة حبيب باشا السعد تعديل الدستور، فضلاً عن تجديد ولايته الرئيس شارل دَبَّاس اقترب موعد الانتخابات البرلمانية، وعندما كان رئيس الحكومة حبيب باشا السعد قد ترأس قائمة انتخابية في منطقة الجبل ، الأمر الذي جعل بعض نواب الجبل يرون في أَنَّ رئيس الحكومة سيعمل على استغلال منصبه من أَجل التأثير على الانتخابات واستغلالها لصالحه، فطالبوا بتنحيته عن الحكومة، وفي ٨ أيار ١٩٢٩ قدم حبيب باشا

السعد استقالته[٦٠]، كلف الرئيس شارل دباس في ١٠ أيار ١٩٢٩ بشارة الخوري تشكيل الوزارة الجديدة فشكلها، وقد تألفت الوزارة من بشارة الخوري رئيسًا للوزراء ووزيرًا للداخلية، واختير نجيب أبو صوان وزيرًا للعدلية والمعارف، وحسين الأحدب وزيرًا للمالية والأشغال العامة والزراعة[٦١]، حصلت الوزارة الجديدة على ثقة البرلِمَان في ١٤ أيار ١٩٢٩،

وجاء البيان الوزاري الذي تقدم بِهِ رئيس الوزارة مختصرًا مؤكدًا فيه على إجراء الأنتخابات البرلِمَانية ونزاهتها كهدف أساسيّ يجب تحقيقه، لذلك ستعمل الوزارة على الحفاظ على حرية الناخبين، ومنع التدخلات غير المشروعة، وعلى ضرورة أنْ يلتزم الموظفون بما يفرض عليهم من واجبات بهدف إنجاح الأنتخابات [٦٢] .

حرصت حكومة بشارة الخوري الجديدة على إجراء الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان، وتقرر أنْ تجري الانتخابات البرلمانية على دورتين الأولى يوم الأحد ٢ حزيران ١٩٢٩، والثانية يوم الأحد ١٦ حزيران من العام نفسه[٦٣]، وفقًا لقانون ١٣٠٧[٦٤] الذي أعتمده المفوض السامي بونسو بجعل أعضاء البرلمان خمسة وأربعين نائبًا بعد أنْ كانوا عند دمج البرلمان ستة واربعين نائبًا ، على أنْ يتم انتخاب ثلاثين نائبًا، ويعين خمسة عشر نائبًا بمرسوم يصدر عن الرئيس شارل دَبَّاس[٦٥].

جرت الانتخابات في موعدها المحدد، وتشكل المجلس النيابي الذي بدأت دورته النيابية في ١٢ تموز ١٩٢٩، ضم ذلك المجلس خمسة واربعين نائبًا ، توزعوا حسب مكوناتهم كما يأتي: للمسيحيين (٢٥) مقعدًا منها (١٥) للموارنة، و(٦) للأرثوذكس، و (٣) للكاثوليك، ومقعد واحد للأقليات، أَمّا المسلمون فقد خصص لهم (٢٠) مقعدًا منها (٩) للسُنة، و(٨) للشيعة، و (٣) للدروز[٦٦]. وقبل أنْ يعقد المجلس الجديد جلسته الأستثنائية تعرضت حكومة بشارة الخوري إلى حملة إعلامية شنها بعض نواب المعارضة مطالبين بحجب الثقة عنها بعد أنْ أتهموا بالتدخل في الأنتخابات وبالتقصير في المحافظة على الأمن في مراكز الأقتراع، ولاسيَّما في طرابلس التي شهدت أحداثًا دامية ، كما أتهمت الصحافة والأوساط الشعبية الحكومة بالتقصير في حماية الأهالي، وأمام هذهِ الضغوط اضطر رئيس الحكومة ان يقدم استقالته، فاستقالت حكومة بشاره الخوري في ١٢تشرين الأول ١٩٢٩[٦٧].

عهد الرئيس شارل دَبَّاس مهمة تشكيل الوزارة الجديدة إلى إميل أده الذي وافق على تشكيلها بشرط أنْ تكون وزارة خماسية، هذا وقد شُكِّلَت الوزارة في ١٢ تشرين الأول ، من إميل أده رئيسًا للوزراء، ووزيرًا للداخلية، والصحة والإسعاف العام، ونجيب أبو صوان وزيرًا

للعدلية والمعارف العامة، وموسى نمور وزيرًا للمالية، وحسين الأحدب وزيرًا للأشغال العامة، والسيد أَحمَد الحسيني وزيرًا للزراعة ، كما استحدث إميل أده منصب وكيل لوزارة الاقتصاد الوطني وأعطى ذلك المنصب لجبرائيل منسى[٦٨].

اكدت الوزارة الجديدة عزمها على تحقيق إصلاحات واسعة تشمل جميع دوائر الجمهورية اللبنانية بهدف الاقتصاد في النفقات، لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية[٦٩] التي كانت قد بدأت ترمي بثقلها على لبنان والعالم٠ واعطيت الوزارة حق إصدار المراسيم التشريعية. وبعد مناقشات طويلة منح النواب ثقتهم بالوزارة في ١٧ كانون الأول ١٩٢٩[٧٠]. بعد أنْ حصلت الوزارة على ثقة البرلمان بدأت العمل لتطبيق برنامجها الذي أعلنته ففي مجال التعليم أصدرت الوزارة عدداً من المراسيم التشريعية ألغت بموجبها عدداً كبيراً من المدارس بموجب المرسوم رقم ٦١٢٩ فقد أُلغيت ما يقارب من ١١١ مدرسة رسمية من أصل ١٦٢ مدرسة[٧١]، ولما كان أَغلب تلاميذ تلك المدارس من المسلمين، لذلك عَدَّ المسلمين تلك القرارات موجهة ضدهم ،لذلك واجهت تلك الوزارة منذ أنْ بدأت بإصدار المراسيم التشريعية معارضة شديدة من المسلمين ومن المسيحيين أنفسهم، وقد اتسعت المعارضة للحكومة، ولاسيَّما بعدما انضم إليها ولأسباب سياسية بعض منافسي إميل أده السياسيون وفي مقدمتهم بشارة الخوري، وهكذا لم تستطع الحكومة أنْ تقف بوجه المعارضة المتصاعدة أكثر من بضعة أشهر، فاضطرت في جلسة مجلس النواب في ٢٠ آذار ١٩٣٠ أنْ تتخلى عن الحكم عندما نزعت الثقة منها من دون مناقشة بأكثرية ٢٨ صوتًا[٧٢] فاستقالت في ٢٥ آذار ١٩٣٠ ، بعد الفشل الواضح في سياسة إميل أده لإدارة البلاد في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية [٧٣].

قرر رئيس الجمهورية تكليف أوغست أديب بمهمة تشكيل الوزارة الجديدة فشكلها من خمس وزراء هم: أوغست أديب رئيسًا للوزراء ووزيرًا للمالية والزراعة، وأحمد حسيني وزيرًا للعدلية، وموسى نمور وزيرًا للداخلية والصحة، وحسين الأحدب وزيرًا للأشغال العامة، وجبران تويني وزيرًا للمعارف العامة[٧٤]، نالت الحكومة على ثقة البرلمان بالأكثرية فحصلت على ثمانية وعشرون صوتًا ضد أربعة أصوات، في حين امتنع ستة من أعضاء البرلمان عن التصويت[٧٥].

في اثناء ذلك الوقت كانت ولاية الرئيس شارل دباس الثانية'قد شارفت على الانتهاء، فبدأت الاستعدادات لانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية ، وكانت الشخصيات المارونية

عازمة على خوضها، مثل إميل أده، وبشارة الخوري، وحبيب باشا السعد إلاَّ أَنَّ المنافسة الشديدة بين الزعماء الموارنة، ولاسيَّما بين إميل أده وبشارة الخوري أدت إلى انقسام المسيحيين فيما بينهم، وشجعَ الانقسام في الصف المسيحي المسلمين على التفكير بترشيح احدهم لرئاسة الجمهورية اللبنانية(٧٦)، وتمهيدًا لتحقيق هذهِ الخطوة، وتبريرًا لها طالبَ المسلمون بإجراء تعداد عام للسكان قبل موعد الانتخابات الرئاسية أملاً في أنْ تظهر نتيجة الإحصاء تفوق عدد المسلمين في لبنان على عدد المسيحيين، فيحق لهم على هذا الأساس كما للمسيحيين في تولي شخصية مسلمة سدة الرئاسة في البلاد(٧٧)٠وافقت السلطات الفرنسية على إجراء الإحصاء في أواخر كانون الثاني ١٩٣٢ على أنْ يشمل الإحصاء المهاجرين أَيضًا٠ جرى الإحصاء في موعده المحدد في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢ واختلفت النتائج المعلنة بين مصدر وآخر، بسبب تباين وجهات النظر بشأَن إحصاء المغتربين، والأرمن، والسريان، والكلدان ، ففي التقرير الرسمي الذي قدمته فرنسا لعصبة الأمم ذكر أَنَّ سكان الجمهورية اللبنانية بلغ ٧٧٣٠٠٠ نسمة منهم ٤٠٤٤٠٠ نسمة مسيحيون، في حين بلغ عدد المسلمين ٣٦٨٦٠٠(٧٨)، وأظهرت بعض المصادر أَنَّ عدد سكان لبنان ٧٩٣٣٩٦ نسمة منهم ٤٠٦٩٧٨ نسمة مسيحيون و ٣٨٦٤١٨ نسمة مسلمون(٧٩).

عززت هذة النتيجة مطالب المسلمين التي كانت ترمي إلى نيل حقوقهم في مرافق الدولة بنسبة ما عليهم من الواجبات، وعلى قدر عدد نفوسهم، وعززت فيهم الطموح إلى منصب رئاسة الجمهورية على طريقة المناوبة، وحقهم في أنْ يرشحوا أحدهم لذلك المنصب، ولاسيَّما بعدما أنْ تولى أخوانهم المسيحيون هذا المنصب لمدة دورتين(٨٠).

وبعد انتهاء عملية الإحصاء التي كانت قد شغلت السياسيين والرأي العام اللبناني لمدة من الزمن، عاد الاهتمام من جديد إلى معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية، وكانت المنافسة على رئاسة الجمهورية قد انحسرت بين الشيخ محمد الجسر ومنافسِهِ بشارة الخوري ، ولاسيَّما بعد أنْ أنسحب إميل أده من المنافسة لقلة حظوظه، وأعلن دعمه وتأييده للشيخ محمد الجسر، الأمر الذي أحرج السلطات الفرنسية والبطريركية المارونية (٨١).

اتبعت السلطات الفرنسية سياسة طائفية في معركة رئاسة الجمهورية، وحاولت إبعاد الشيخ محمد الجسر عن سباق الرئاسة بكل والوسائل، إلاَّ أَنَّه وعلى الرغم من كل تلك الأساليب أصر الشيخ محمد الجسر على الاستمرار في ترشيحه، مما دفع المفوض السامي بونسو إلى الاستعانة ببعض الشخصيات اللبنانية والفرنسية التي تربطها علاقة صداقة مع

الشيخ محمد الجسر، وإرسالهم إليه ومحاولة إقناعه بضرورة سحب ترشيحه من معركة الرئاسة، وكان الرئيس الدَبَّاس أحد تلك الشخصيات ، إلاَّ أَنَّ الجسر رفض ذلك، ومن جملة ما قاله إلى للرئيس شارل دَبَّاس: "إنَّ المفوض السامي رجل ضعيف يمانع اليوم بترشيحي، ولكن إنْ نجحت أبرق إلى حكومته مبررًا موقفه ومبينًا محاسن انتخابي"(٨٢). وأمام تلك الضغوط التي تعرض لها الشيخ محمد الجسر، طلب مقابلة المفوض السامي بونسو، ليحتج على الضغوطات التي تمارسها المفوضية العليا ضده، وتمت المقابلة في الرابع من أيار، وطلب المفوض السامي في أثناء المقابلة من الشيخ محمد الجسر أَنْ يسحب ترشيحه ، رفض الشيخ محمد الجسر طلب المفوض السامي بونسو بحسب ترشيحه ، وفي ٨ أيار ١٩٣٢ وفي محاولة أخيرة أرسل المفوض السامي بونسو أحد أصدقاء الشيخ محمد الجسر والمقربين منه، وهو النائب عبود عبدالرزاق آملاً بأنْ يستطيع إقناع الشيخ محمد من التخلي عن ترشيحه ، وإلا فإنَّ السلطات الفرنسية قد تتخذ إجراءات صارمة لن تكون في مصلحته ولا في مصلحة لبنان، وعلى الرغم من ذلك ظل الشيخ محمد الجسر متمسكًا بترشيحه(٨٣).

ونتيجة ذلك الإصرار أتخذ المفوض السامي بعد الاتفاق مع البطريرك أنطوان عريضة والرئيس شارل دَبَّاس قرارًا بتعليق الدستور وحل المجلس النيابي في لبنان، ففي ٩ أيار ١٩٣٢ اتجه الشيخ محمد الجسر إلى السراي لمقابلة نائب المفوض السامي ريكلو حاملاً معه نسخة من الدستور، ليؤكد لَهُ أَنَّه لا يوجد في الدستور مادة تحول من دون وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية، إلاَّ أَنَّ السيد ريكلو سلمهُ قرار المفوض الخاص بتعليق الدستور، وحل المجلس النيابي، وتعيين شارل دَبَّاس رئيسًا للدولة إلى أجل غير مسمى(٨٤).

وقد برر المفوض السامي إقدامه على وقف العمل بالدستور إلى العامل الاقتصادي وبالرغبة بالإصلاح الإداري(٨٥)، إلاَّ أَنَّ جميع رجال السياسة في ذلك الحين كانوا يدركون تمامًا أَنَّ الدافع المباشر لوقف العمل بالدستور كان للحيلولة دون وصول مسلم إلى سدة رئاسة الجمهورية في لبنان، لأَنَّ ذلك من شأنه أنْ يؤدي إلى الإضرار بمصالح فرنسا في البلاد

الخاتمة

يمكن تلخيص اهم النتائج التي توصل اليها البحث بمايلي

١. شكلت التطورات السياسية في لبنان بين عامي ١٩٢٦-١٩٣٢، حدثا مهما في تاريخ لبنان السياسي المعاصر، لكونها وضعت الأسس التي قامت عليها الدولة اللبنانية، والتي كانت قد تشكلت بفعل التدخل الخارجي.

٢. اعلنت الجمهورية اللبنانية ،على اثر أعلان الدستور عام ١٩٢٦، وبذلك كانت لبنان اول جمهورية في المشرق العربي ، وإنتخب شارل دباس أول رئيس لها،والذي كان انتخابه شكليا وصوريا ، لان فرنسا كانت قد عينته قبل انعقاد جلسة الأنتخاب٠ كما تم إرساء النظام الديمقراطي في لبنان بتشكيل مجلس النواب ،واجراء الانتخابات البرلمانية .

٣. شهدت تلك المدة أستمرار النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،الامر الذي أضر بمصلحة لبنان،مما دفع بالرئيس شارل دباس الى الإتفاق مع المفوض السامي الفرنسي ،الى ضرورة تعديل الدستور اللبناني ، ونتيجة لذلك عدل الدستور مرتين جرى التعديل الاول في عام ١٩٢٧، في حين جرى الاخر عام ١٩٢٩.

٤. على الرغم من إعلان الدستور ، ووجود الحكومة اللبنانية الشرعية ،إلا إن سلطات إلانتداب الفرنسي ،الممثلة بشخص المفوض السامي، كانت هي المتصرفة بشؤون لبنان الإدارية والسياسية، ومايؤكد ذلك أن أغلب الانتخابات التي كانت قد جرت في اثناء تلك المدة كانت صورية، وبتحديد سابق للمرشحين ، ومن ذلك تعين شارل دباس لرئاسة الجمهورية والتجديد له عام ١٩٢٩، فضلا عن تعين اعضاء البرلمان اللبناني.

٥. اظهرت التطورات السياسية اثناء تلك المدة زيف الشعارات التي أعلنتها سلطات الانتداب الفرنسي من مساواة في الحقوق والواجبات بين الطوائف اللبنانية ، فقد أوضحت أزمة آنتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٣٢،إن فرنسا لم يكن يهمها من قضية رئاسة الجمهورية سوى مصالحها ، دون الاهتمام بمصالح اللبنانين الوطنية ،فضلا عن السياسة الطائفية التي اتبعتها للحيلولة دون وصول شخصية مسلمة الى رئاسة الجمهورية اللبنانية

Abstract

The Political Development at The Reign oF Charles Debbas Constitutional 1926-1932

Keyword: Lebanon

A Paper extracted from An M.A. Thesis

Prof. Dr. Mohammed Asfor Salman

Ayad Ibrahim Abdullah

University of Diyala , College of Education for Human Sciences ,

The significance of studying the political development in Lebanon in 1926 - 1932 based upon the establishment of the Republic of Lebanon which was Inspired by the authorities of the French mandate .During that time, Lebanon witnessed the declaration of constitution, the establishment of the republic and the election of the first president .Moreover in 1932 , Lebanon witnessed a crisis of electing its president which in turn pushed the French mandate to suspend the constitution and the parliamentary life. So, such factors push the researchers to study this topic.

The study consisted of introduction, three sections and the conclusion section .The first section dealt with the declaration of the Lebanon constitution and the election of Sharl Dabbas as a president ,whereas the second section dealt the first constitutional period of Sharl Dabbas 1926-1929,also it tackled the most important political developments in Lebanon starting with the establishment of the Lebanese government ,the amendment of the constitution and the formation of the first Parliament in Lebanon .Furthermore ,the third section dealt with the political developments in Lebanon from1929-1932,which reflected the renewal of Sharl for second mandate ,and the second amendment of the constitution as well as the election of new president in 1932 .Finally, the conclusions were drawn by the researchers were:

1. *The declaration of the republic of Lebanon as a result of the declaration of the constitution in 1926 regarding Lebanon as the first republic in the Arab homeland ,and announcing Shark Dabbas as the first president for Lebanon to form puppet government under the French mandate which elected him before the election session. Furthermore, the democratic system was*

established with the formation of the parliament as well as the parliamentary elections.

2. *That period witnessed the continuation of conflict between the legislative and executive powers which damaged the interest of Lebanon and pushed the president Shark Dabbas to concur with the French high Commissioner in amending the Lebanese constitution. As a result the constitution was amended twice ,the first amendment was in 1927 and 1929 as the second one.*
3. *Though the declaration of the constitution and the existence of legitimate Lebanese government but the French mandate powers represented by the French high commissioner who was acting freely in the administrative and political matters of the country. So, this means that all the elections at that time were artificial ones by pre-setting the president as the election of Shark Dabbas and the renewal of his mandate in1929 in addition to the election of t he Lebanese Parliament members.*

الهوامش

(١) محاضر مجلس النواب اللبناني،الدور التشريعي الاول، العقد الاستثنائي ،الجلسة ٨ المنعقدة في ٢٢ايار ١٩٢٦، ص١-٣.

(٢) هنري جوفنيل: ولد في باريس عام ١٨٧٨، ، انتخب سنة ١٩٢١ عضوًا في مجلس الشيوخ الفرنسي، عين وزيرًا للثقافة عام ١٩٢٤، ثم ممثل فرنسا في عصبة الأمم المتحدة بين سنتي ١٩٢٤-١٩٢٥، عينته الحكومة الفرنسية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ مفوضًا ساميًا خلفًا للجنرال ساراي، فكان أول مفوض مدني يتولى ذلك المنصب بعد إعلان دولة لبنان الكبير ، استقال من منصبه في آب ١٩٢٦، أُعيد انتخابه عضوًا في مجلس الشيوخ الفرنسي بين سنتي ١٩٢٦-١٩٣٥، توفي في باريس في ٥ تشرين الأول ١٩٣٥. يُنْظَرُ: =

= عدنان محسن ظاهر ورياض غنام،(معجم حُكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢) سيرة وتراجم حُكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة،، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٨٧-٩٠.

(٣) كمال سليمان الصليبي، تأريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢١٠ .

(٤) جريدة البشير اللبنانية ، العدد٨٣٨٤ ، ٢٧ايار ١٩٢٦ .

(٥) منهم خمسة من الموارنة هم: إميل أده، والبير قشوع، وحبيب باشا السعد، ويوسف أسطفان، ويوسف نمور ، ستة من المسلمين هم: عبدالله بيهم، ومحمد الجسر ، ومحمد الكستي، وحسين الزين، وفضل الفضل، وإبراهيم حيدر الذي عزله المفوض السامي بعد مدة، وعين أَحمَد الحسيني بدلاً عنه،

وأثنان من الروم الأرثوذكس، وهما: جبران النحاس، وميشال تويني ، ومن الروم الكاثوليك: سليم نجار، ومن الدروز: سامي أرسلان، وعن الأقليات: أيوب ثابت . ينظر : ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية ١٨٦١-١٩٩٢ القوانين والنتائج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص١٥ .

(٦) عادل إسماعيل، السياسة الدولية في المشرق العربي، ج٥، دار الحكمة، بيروت،١٩٧٢، ص٩٠-٩٥.

(٧) محمد الجسر: ولد عام ١٨٨١ في منطقة الحدادين في طرابلس، درس في المدرسة الوطنية التي أسسها والده،أصبح ناظرا للداخلية عام ١٩٢٢، ثم مندوب الحكومة في مجلس النواب عام ١٩٢٤، وأصبح ناظرًا للمعارف عام ١٩٢٤-١٩٢٦، أصبح رئيس مجلس الشيوخ عام ١٩٢٦-١٩٢٧، ثم رئيس مجلس النواب ١٩٢٧-١٩٣٢، أدى ترشيحه عام ١٩٣٢ لرئاسة الجمهورية إلى تغليق الدستور، توفي في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٤. للمزيد ينظر: عبدالله إبراهيم سعيد، الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان إلى رئاسة لبنان،، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.

(٨) شفيق جحا، الدستور اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١،ص٨١.

(٩) شارل دباس:ولد في بيروت في ١٦ نيسان ١٨٨٥ وهو مسيحي ارثوذكسي الاصل، حصل على شهادة الثانوية، وفي باريس تابع دراسته الجامعية حتى نال شهادة الحقوق، عين ناظراً للعدليه، انتخب في ٢٦/ايار ١٩٢٦كاول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد اعلانها في عام١٩٢٦، جدد له لمدة ثانية في ايار ١٩٢٩، اقيل من منصبه في ٢/كانون الاول ١٩٣٤من لَدُن المفوض السامي دي مارتيل ، توفي عام ١٩٣٥. اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، ، منشورات التجاري للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦١ ص ٢٦-٤٧.

(١٠) فؤاد مطر، رؤساء لبنان من شارل حلو الى شارل دباس ، دار النهار، بيروت ،١٩٦٤، ص١٥٥.

(١١) موسى إبراهيم، تأريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصرمن عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة٢٠١١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١، ص١٠٠.

(١٢) مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦) ٧٥ سنة من التأريخ والمنجزات، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٩،ص٤٧.

(١٣) هنري بونسو: ولد سنة ١٨٧٧، درس الحقوق ونال الإجازة فيها، وحاز على شهادة الدكتوراه، ودخل السلك الخارجي عام ١٩٠٣، عينته الحكومة الفرنسية في القسم القنصلي في بانكوك بين سنتي ١٩٠٣-١٩١٢، ثم عين في ١٢ أيلول ١٩٢٦ مفوضًا ساميًا على سوريا ولبنان، ثم عينته الحكومة الفرنسية مفوضًا عامًا مقيمًا في مراكش بين سنتي ١٩٣٣-١٩٣٦، ثم سفيرًا في أنقرة في تركيا ١٩٣٦-١٩٣٨، وأُحيل إلى التقاعد سنة ١٩٣٩، توفي سنة ١٩٦٣. عدنان محسن ورياض غنام، المصدر السابق ، ص٩٠-٩٢.

(١٤) أدمون بليبل، تأريخ لبنان العام، د. م ، بيروت ،١٩٤٦ ، ص٤٨٥-٤٩٠.

(١٥) أوغست باشا أديب: ولد في استانبول في ٢ آب ١٨٩٥، أكمل دراسته في كلية الآباء اليسوعيين،

عين عام ١٩٢٠ مديرًا لوزارة المالية، ثم أمين السر العام للدولة اللبنانية، عين رئيسًا لمجلس الزوراء، ووزيرًا للمالية، ورئيسًا لمجلس شورى الدولة في أيار ١٩٢٦، فكان أول رئيس وزراء في تأريخ لبنان، ثم عين رئيسًا للوزراء ووزيرًا للمالية والزراعة في آذار ١٩٣٠، ووزيرًا للعدلية سنة ١٩٣١، مثّلَ لبنان في المؤتمرات الدولية في لوزان، واستانبول، وباريس، ولندن، وجنيف، لَهُ مؤلفات وكتابات عدة، توفي في باريس بحادث حريق فندق في ١٩ تموز ١٩٣٦.عدنان محسن ورياض غنام ، المصدر السابق ،ص٢٦٩-٢٧١ .

(١٦) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد ١٩٧٩، ٨ حزيران ١٩٢٦.

(١٧) شفيق جحا ، المصدر السابق، ص٩٥.

(١٨) هناء صوفي عبدالحي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٩٤ص٣٧٥.

(١٩) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٠ ص١٣٩.

(٢٠) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤، المجلد الأول، ١٩٢٦-١٩٦٦، إعداد وتحقيق: يوسف قزماخوري، ط١، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦، ص١-٣.

(21) - S.D. Maus Moun, Le Pouvoir executive – endroit constihonel xriene, Geneve, 1936, p.57

(٢٢) مسعود ظاهر، تأريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٢

(٢٣) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس ، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨، ص٧٥.

(٢٤) هدى شحود طبارة، تأريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار العلوم العربية ، بيروت، ٢٠٠١،ص٤٧.

(٢٥) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد ٢٠٧٦، الاثنين ٩ أيار ١٩٢٧.

(٢٦) إميل أده: سياسي ومحامي لبناني من الطائفة المارونية ولد عام ١٨٨٤، تولى رئاسة الوزراء في عهد الرئيس شارل الدَبَّاس ١٩٢٩-١٩٣٠، ثم انتخب رئيسًا للجمهورية في أثناء المدة ١٩٣٦-١٩٣٩، عين من قبل سلطات الانتداب الفرنسي في تشرين الثاني ١٩٤٣ رئيسًا للحكومة، فصل من عضوية مجلس النواب عام ١٩٤٤، وأُبعد عن الأعمال الحكومية، توفي عام ١٩٤٩.ينظر: أَحمَد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٤.

(٢٧) بشارة الخوري: ولد في بيروت في ١٠ آب ١٨٩٠ ، تلقى علومه الثانوية في جامعة القديس يوسف في بيروت، وفي عام ١٩٠٩ سافر إلى باريس لدراسة الحقوق، وبعد ثلاث سنوات تخرج فيها، وفي عام ١٩١٢ عاد إلى بيروت وانخرط في سلك المحاماة، وسافر إلى القاهرة عام ١٩١٥ لمزاولة المحاماة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد إلى بيروت، دخل سلك القضاة بصفة رئيس محكمة الاستئناف، تولى بعدها عدة مناصب وزارية، وفي عام ١٩٤٣ انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية، أجبر على الاستقالة عام ١٩٥٢ بسبب تدهور أمور الدولة ، توفي عام ١٩٦٩.عدنان محسن ورياض غنام، المصدر السابق،ص.١٣٨-١٤٧ .

(٢٨) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول، ص٣ .

(٢٩) محاضر مجلس النواب اللبناني،الدور التشريعي الاول، العقد الاول ،الجلسة ٦ المنعقدة في ١٤ايار ١٩٢٧،ص٢٠٦-٢٠٩ .

(٣٠) سعد محسن عبد، السياسة الفرنسية تجاه لبنان ١٩١٨-١٩٣٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التأريخ العربي، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٤.

(٣١) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد ٢١٤٥، ٢٤ شباط ١٩٢٨.

(٣٢) ملحم قربان، تأريخ لبنان السياسي الحديث، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت، ١٩٨١،ص١٩٥.

(٣٣) شفيق جحا ، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣٤) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، السنة ٦٧، العدد ١١٦ ٢، ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧.

(٣٥) هناء صوفي، المصدر السابق، ص .

(٣٦) أَحمَد مصطفى حيدر، الدولة اللبنانية ١٩٢٠-١٩٥٢، مطبعة النجمية، بيروت ، ١٩٥٤، ص١٧.

(٣٧) بشارة الخوري، المصدر السابق، ج١، ص١٥٠.

(٣٨)أَحمَد مصطفى حيدر، المصدر السابق ، ص٥٣.

(٣٩) كمال سليمان الصليبي،المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧ .

(٤٠) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول، ص٧ .

(٤١) النائبان الممتنعان هما: يوسف الخازن وإبراهيم المنذر.

(٤٢) بدأ العمل بهذا القانون في ١٦أيار ١٩٢٥ في عهد المفوض السامي ويغان وبموجبه أصبحت المحاكم اللبنانية تُدار من قبل قضاة فرنسيين ولبنانيين، وقد واجه هذا القانون معارضة من جميع اللبنانيين.يُنظر:بشاره الخوري ،المصدر السابق ،ج١، ص١٢٤-١٢٥.

(٤٣) محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الأول، الدورة الاستثنائية الثانية لسنة ١٩٢٨، الجلسة الأولى ٩آب ١٩٢٨.

(٤٤) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول، ص٧ .

(٤٥) حبيب باشا السعد: ولد في بيروت سنة ١٨٦٦، تلقى علومه في الكلية البطريركية للروم الكاثوليك في بيروت ، ثم انتقل إلى كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين، عين رئيسًا للمجلس الإداري سنة ١٩٠٢، = = انخرط في جمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٨،انتخب أول رئيس للمجلس التمثيلي اللبناني سنة ١٩٢٢، عين رئيسًا لمجلس الشورى سنة ١٩٢٤، عين رئيساً لمجلس النظار في ١٩٢٥، عين رئيسًا للوزراء سنة ١٩٢٨، وعين في كانون الثاني ١٩٣٤ رئيسًا للجمهورية لمدة سنة، وبعد نهاية المدة مدد لَهُ سنة أُخرى، توفي في ٥ أيار ١٩٤٢.عدنان محسن ورياض غنام،المصدر السابق ،ص.١١٣-١١٩ .

(٤٦) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول، ص١٥ .

(٤٧) روبير أبيلا، أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن،منشورات الأنباء، بيروت، ١٩٤٣، ص٧٠ .

(٤٨) فارس سعادة، موسوعة الحياة النيابية في لبنان(خفايا ومواقف) ، ج٥، مطابع الكريم الحديثة، بيروت، ١٩٩٦ ، ص٤٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٥٠) شفيق جحا ، المصدر السابق، ص٦١.

(٥١) جورج لطف الله: هو ابن حبيب لطف الله الثري الكبير في مصر، والذي أمدَّ الشريف الحسين في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ببعض المساعدات المالية فكافأه الشريف الحسين بلقب الإمارة، وعندما شارفت ولاية الرئيس شارل دَبَّاس الأولى على نهايتها، رشح نفسه لرئاسة الجمهورية، معتمدًا على الأموال الطائلة التي يمتلكها، إلاَّ أَنَّه فشل في ترشيحه بسبب رفض الفرنسيين والنواب اللبنانيين لَهُ فعاد إلى مصر. بشارة الخوري، المصدر السابق، ج١، ص١٦٢.

(٥٢) هناء صوفي ،المصدر السابق ، ص٧٨، عبدالله ابراهيم ، المصدر السابق ،ص١٨١.

(٥٣) سعد محسن، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٥٤) ياسين سويد،موسوعة تأريخ لبنان السياسي والعسكري (الجمهورية اللبنانية الأولى ١٩٢٦-١٩٤٣) ،ج١٠، دار نوبلس، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص٥٨.

(٥٥) هناء صوفي ،المصدر السابق ، ص٧٨ .

(٥٦)عبدالله ابراهيم ، المصدر السابق ،ص١٨٣-١٨٤.

(57) Meir Zamir, Lebanon's Quest, The road to starchood 1926-1939, p .62

(٥٨) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، السنة ٦٩، العدد ٢٢٣٤، ٨ آذار ١٩٢٩ .

(٥٩) هناء صوفي ،المصدر السابق ، ص٧٩.

(٦٠) سعد محسن، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٦١) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول، ص١٩ .

(٦٢) محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد العادي الأول، محضر الجلسة السابقة، المنعقدة في ١٤ أيار ١٩٢٩، ص٢٦٢.

(٦٣) جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٢٠-٣٠ .

(٦٤) أصدره المفوض السامي غورو في ١٠أذار ١٩٢٢نظم بموجبه الانتخابات النيابية،وعلى ان يتم أنتخاب المجلس التمثيلي، وأن يكون أختيار أعضائه عن طريق الاقتراع العام وعلى مرحلتين مع مراعاة التوزيع الطائفي لمكونات لبنان. يُنظر : مجموعة مؤلفين،المصدر السابق، ص٧٨-٨٣.

(٦٥) احمد مصطفى ،المصدر السابق ، ص٢١-٢٢.

(٦٦) محمد علي غلام، دليل النائب اللبناني١٨٦١-١٩٩٢، ط١، دار المستقبل، بيروت،١٩٩٣ ص٧٩-٨١.

(٦٧) روبير بيلا، المصدر السابق، ص٧٠

(٦٨) احمد مصطفى ،المصدر السابق ، ص٥٦.

(٦٩) الأزمة الأقتصادية العالمية: وهي الأزمة التي ضربت بدايةً الولايات المتحدة الأمريكية في يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ والذي يسميه الأمريكيون بالخميس الأسود عندما انهارت أسعار الأسهم بشكل متسارع في بورصة (وول ستريت)، وانتقل تأثيرها إلى دول العالم، ولاسيَّما فرنسا. يُنْظَرُ إيمان متعب التميمي، الأزمة الأقتصادية في الولايات المتحدة – الأسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٣.

(٧٠) مجموعة مؤلفين،المصدر السابق،ص١٧٤.

(٧١) الجريدة الرسمية اللبنانية، السنة ٦٩، العدد ٢٢٩٦، ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠ ٠

(٧٢) موسى ابراهيم ،المصدر السابق ،ص ١٠٤.

(٧٣) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول، ص٥٦ .

(٧٤) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها – أطوارها – أعلامها من ١٨٦٠-١٩٧٧، ط١، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢١.

(٧٥) امتنع عن التصويت النواب: محمد الجسر، وإميل أده، وحسين الأحدب، وأحمد الحسيني، وأبو ناظر، وموسى نمور. محاضر مجلس النواب اللبناني،الدور التشريعي الثاني ،العقد العادي الثاني،محضر الجلسة الثالثة،المنعقدة في ٥ نيسان ١٩٣٠ ، ص٢-٨ .

(٧٦) – دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٧٣١، تقارير المفوضية العراقية في بيروت،كتاب المفوضية بتاريخ ١٠آذار١٩٣٢، و٢٦، ص٨١.

(٧٧) لبيب عبدالساتر، تأريخ لبنان المعاصر، ط٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٠٦ ٠

(٧٨) حسان حلاق، تأريخ لبنان المعاصر١٩١٤-١٩٥٢، دارالنهضة العربية،بيروت، ١٩٩٤،ص١٣٢.

(٧٩) – دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي،٣١١/٧٣١، مصادر المفوضية العراقية بيروت (١٩٣٣-١٩٣٥)، و (٢٠)، ص١٤٢ ٠

(٨٠) سعد محسن، المصدر السابق، ص١٨٣؛ موسى ابراهيم ،المصدر السابق، ص١٠٧.

(٨١) هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، منشورات دار الآفاق الجديد، بيروت، ١٩٧٨، ص١٩-٢٠.

(٨٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، ج١، ص١٧٧-١٧٨.

(٨٣)عبدالله ابراهيم ، المصدر السابق ، ص٢٧١ .

(٨٤) يوسف سالم، المصدر السابق، ص٨١.

(٨٥) دار الكتب والوثائق،ملفات البلاط الملكي ، ٣١١/٧٣٠، تقارير المفوضية العليا العراقية في بيروت، كتاب المفوضية المرقم ٥٢٥، بتاريخ ١٥ أيار ١٩٣٢، و (١٧)، ص٥١ ٠

المصادر

اولاً: الوثائق غير المنشورة

❖ **وثائق البلاط الملكي**

- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٧٣١، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية بتاريخ ١٠آذار ١٩٣٢، و٢٦، ص٨١.
- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٧٣٠، تقارير المفوضية العليا العراقية في بيروت، كتاب المفوضية المرقم ٥٢٥، بتاريخ ١٥ أيار ١٩٣٢، و (١٧)، ص٥١.
- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي،٣١١/٧٣١، مصادر المفوضية العراقية بيروت (١٩٣٣-١٩٣٥)، و (٢٠)، ص١٤٢

ثانيا: الوثائق المنشورة

- محاضر مجلس النواب اللبناني ،السنة ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠. - الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد ١٩٧٩، ٨ حزيران ١٩٢٦ ، العدد ٢٠٧٦، ٩ أيار ١٩٢٧، ، العدد ٢١٤٥، ٢٤ شباط ١٩٢٨، العدد ٢١١٦، ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، العدد ٢٢٣٤، ٨ آذار ١٩٢٩، العدد ٢٢٩٦، ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠ .

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

- إيمان متعب التميمي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة – الأسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٣.
- جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
- سعد محسن عبد، السياسة الفرنسية تجاه لبنان ١٩١٨-١٩٣٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التأريخ العربي، بغداد، ٢٠٠٥.

❖ **الكتب العربية والأجنبية**

- أَحمَد عطية الله ، القاموس السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٦٨.

- أَحمَد مصطفى حيدر، الدولة اللبنانية ١٩٢٠-١٩٥٢، مطبعة النجمية، بيروت ، ١٩٥٤ .
- أدمون بليبل، تاريخ لبنان العام ، د ، م ، بيروت ،١٩٤٦ .
- اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، منشورات التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١.
- البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤، المجلد الأول، ١٩٢٦-١٩٦٦، إعداد وتحقيق: يوسف قزماخوري، ط١، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٠.
- حسان حلاق، تأريخ لبنان المعاصر ١٩١٤-١٩٥٢، دارالنهضة العربية ، بيروت، ١٩٩٤.
- روبير أبيلا، أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن، منشورات الأنباء، بيروت، ١٩٤٣.
- شفيق جحا، الدستور اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.
- عادل إسماعيل، السياسة الدولية في المشرق العربي، ج٥، دار الحكمة، بيروت، ١٩٧٢.
- عبدالله إبراهيم سعيد، الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثات إلى رئاسة لبنان، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.
- عدنان محسن ظاهر ورياض غنام،(معجم حُكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢) سيرة وتراجم حُكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- فارس سعادة، موسوعة الحياة النيابية في لبنان،ج٥،مطابع الكريم الحديثة، بيروت، ١٩٩٦ .
- فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها – أطوارها – أعلامها من ١٨٦٠-١٩٧٧، ط١، بيروت، ١٩٨٠
- فؤاد مطر، رؤساء لبنان من شارل حلو الى شارل دباس، دار النهار ، بيروت ،١٩٦٤.

- كمال سليمان الصليبي، تأريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٧ .
- لبيب عبدالساتر، تأريخ لبنان المعاصر، ط٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦ .
- ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية ١٨٦١-١٩٩٢ القوانين والنتائج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
- مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦) ٧٥ سنة من التأريخ والمنجزات، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٩.
- محمد علي غلام، دليل النائب اللبناني١٨٦١-١٩٩٢، ط١، دار المستقبل، بيروت،١٩٩٣.
- مسعود ظاهر، تأريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤ .
- ملحم قربان، تأريخ لبنان السياسي الحديث، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت، ١٩٨١.
- موسى إبراهيم، تأريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصرمن عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.
- هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، منشورات دار الآفاق الجديد، بيروت، ١٩٧٨.
- هناء صوفي عبدالحي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٩٤.
- هدى شحود طبارة، تأريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار العلوم العربية ، بيروت، ٢٠٠١.
- ياسين سويد، موسوعة تأريخ لبنان السياسي والعسكري (الجمهورية اللبنانية الأولى ١٩٢٦-١٩٤٣)، ج١٠، دار نوبلس، بيروت، ٢٠٠٤.
- يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨.
- *Meir Zamir, Lebanon's Quest, The road to starchood 1926-1939, Londres New York . , I.B., Taurist Publshers, 2000, p.62*
- *S.D. Maus Moun, Le Pouvoir executive – endroit constihonel xriene, Geneve, 1936, p.57*